

## المستخلص

تعد البحار ثروة لا يستهان بها لما تحتويه من موارد طبيعية حية وغير حية ولكونها مصدر طاقة ونقل، إذ تمثل أهم حلقة في النظام البيئي لذا فإن أي تغيير في تركيبها الفيزيائية والكيميائية سيترك أثراً يصعب إزالته على الكائنات الحية، والحقيقة التي نشهدها اليوم أن العديد من الكوارث قد باتت تشكل خطراً على تلك البيئة بفعل التغيرات التي باتت تهدد كل ما تحتويه البحار والمحيطات من موارد حية وغير حية لتتضافر الجهود الدولية وتتدارك الوضع السيء الذي ألت إليه تلك البيئة والعمل على صياغة قواعد قانونية لحمايتها من تلك الأخطار المحدقة بها، إلا أن مسألة وجود سلطة عليا تتولى تطبيق تلك القواعد والعمل على تطويرها كان هو المعضلة في وضع الرقابة على وفاء الدول بالتزاماتها بموجب ما عقدته من اتفاقيات حامية للبيئة في ضوء حركة تقنين واسعة ظهرت للوقوف على تدابير جدية تستهدف الوصول الى الحماية المطلوبة من أي خطر يهددها لا سيما أن الالتزام بالحماية من الأخطار يلقي واجبا على الدول بالتعاون الإقليمي والدولي وفق التزاماتها الثابتة بموجب الاتفاقيات الدولية فضلاً عن مصادر القانون الدولي الأخرى، وإذا كان موضوع الاهتمام بحماية البيئة على وجه العموم من المواضيع الحديثة نسبياً فقد كان للعامل المذكور الدور الواضح في مساهمة أكثر من جهة عملت على تثبيت بعض قواعد حماية البيئة البحرية على وجه الخصوص فضلاً عن تطوير هذه القواعد، ومنها المحاكم الدولية لتساهم بذلك في تكريس دور القضاء الدولي بالميدان المذكور.